« اسرائيل » من مساقط المياه في الضفة الغربية وعبر الاحواض المائية الجوفية الممتدة من السفوح الجبلية في الضفة الغربية الى المناطق الساحلية . ولهذه الحقيقة كما سنرى ، اهمية تطبيقية بالغة بالنسبة للسياسة « الاسرائيلية » نحو المناطق المحتلة واصرار « اسرائيل » الدائم على الاحتفاظ بسيطرتها على موارد المياه في الاراضي المحتلة .

١ ـ ٢ : اوجه الاستهلاك :

لعب الماء دوراً اساسياً في التوسع الاقتصادي والعمراني في « اسرائيل » منذ تأسيسها . فقد تضاعفت الاحتياجات المائية لقطاعات الزراعة والصناعة والاستهلاك السكاني عدة مرات منذ قيام « اسرائيل » .

وكما هو متوقع ، فقد كانت الزراعة هي المستهلك الاكبر للماء حيث تتراوح حصتها من ٧٠ ـ ٧٥٪ من الاستهلاك الكلي . وقد انعكس ذلك على مساحة الارض الزراعية المروية ، التي زادت من ٥٠٠ الف دونم في سنة ١٩٤٩ (٢٥٪ من المساحة المزروعة) ، الى نحو مليوني دونم في سنة ١٩٨٠ (٤٠٪ من المساحة المزروعة) .

تطور استهلاك الماء والمساحة المزروعة في « اسرائيل »

(كمية المياه ـ بالمليون متر مكعب)

	١٩٤٩	٪	١٩٧٥	٪	١٩٨٠ (تقدير)	٪
الزراعة	٢٦٠	٧٤,٣	١٣٢٥	٧٧,٠	١٢٦٠	٦٩,٦
الصناعة	١٥	٤,٣	٩٥	٥,٥	١٥٠	٨,٣
الاستهلاك السكاني	٧٥	٢١,٤	٣٠٠	١٧,٥	٤٠٠	٢٢,١
	٣٥٠	١٠٠	١٧٢٠	١٠٠	١٨١٠	١٠٠

(المساحة ـ بالالف دونم)

المساحة المزروعة	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
المساحة المروية	٥٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠
نسبة الارض المروية (٪)	٢٥	٤٥	٤٠

– Source: *S. Arlosorff op. cit., p. 5.*

١ ـ ٣ : المؤسسات المائية في « اسرائيل » * :

يحكم استعمال المياه في « اسرائيل » تشريع صدر سنة ١٩٤٩ ونص على ان تكون ملكية جميع موارد المياه ملكية عامة تحت سلطة الدولة . وبموجب هذا التشريع فقد انيطت هذه المسؤولية بوزير الزراعة من خلال المدير العام لمصلحة المياه في « اسرائيل » (*Water Commissioner*) يعاونه هيئة عليا للاشراف على المياه تعرف باسم لجنة المياه (*Water Commission*) . وقد أنيط بمدير

المياه جميع النواحي التنظيمية المتعلقة بالمياه مثل اصدار رخص حفر الابار وتحديد كميات الانتاج وشروط العمل .

والمؤسسة الثانية التي تتعامل بالمياه في « اسرائيل » هي شركة تأهل (*TAHAL*) وهي ما تسمى أيضا بشركة تخطيط مياه « اسرائيل » (*Israel National Water Planning Company*) والتي أسست في سنة ١٩٥٢ بمساهمة الحكومة « الاسرائيلية » (٥٢٪) والوكالة اليهودية (٢٤٪) والصندوق القومي اليهودي (٢٤٪) . أنيط بهذه الشركة مهام التخطيط والدراسات المتعلقة بموارد المياه في « اسرائيل » بهدف تحسين كفاءة استغلال الكميات المتوفرة قدر الامكان .

وقد قامت هذه الشركة بتصدير خدماتها الى كثير من البلدان الاخرى في افريقيا واميركيا الجنوبية .

أما المؤسسة الثالثة والاهم في الجهاز المائي « الاسرائيلي » ، فهي شركة مكوروت (*MEKOROT*) أسست هذه الشركة في سنة ١٩٣٧ بمساهمة مشتركة بين الحكومة « الاسرائيلية » (٣٣٪) والوكالة اليهودية (٣٣,٥٪) والصندوق القومي اليهودي (٣٣,٥٪) . وقد أنيط بها منذ تأسيسها جميع المهام التنفيذية المتعلقة باستغلال موارد المياه بما في ذلك تنفيذ وادارة جميع مشاريع المياه القومية . وفي سنة ١٩٦٤ أعيد تحديد وتعميق مهام هذه الشركة وأطلق عليها اسم سلطة المياه الوطنية (*National Water Authority*) .

١ ـ ٤ : مشاكل المياه في « اسرائيل » :

تمكنت « اسرائيل » خلال الاعوام الثلاثين الماضية من تحقيق استغلال شبه تام لجميع الموارد المائية المتيسرة لها . وكما رأينا ، فان الجزء الاكبر من هذه الموارد ينبع بالدرجة الاولى من خارج حدود « اسرائيل » عام ١٩٤٨ ، سواء من لبنان أو سوريا أو الاردن أو الضفة الغربية .

ومع ذلك ، فمازالت « اسرائيل » تعاني من مشاكل مائية عويصة ناتجة عن البنية التوسعية لها ، والتي تستهدف تعميق الاستيطان اليهودي داخل وخارج حدود وقف اطلاق النار لعام ١٩٤٩ ، كون تأسيس ودعم المستوطنات يتطلب تكثيف الانتاج الزراعي والصناعي الى أقصى حد تسمح به الموارد الاقتصادية المتيسرة . وكما يبدو ، فان العامل المحدد للتوسع في الانتاج الزراعي هو ليس الارض بل الماء . لذا نرى أن هنالك تزايدا مستمرا لكمية المياه المستغلة في الزراعة مع تناقص في كمية المياه اللازمة للدونم الواحد . ومن ناحية أخرى ، فان الاحتياجات الصناعية للماء قد ازدادت بسرعة الى أن اصبحت تشكل نحو ٨٪ من الاستهلاك الكلي . ومن المتوقع ان تزداد كمية المياه اللازمة لهذا الغرض زيادة كبيرة في ضوء التركيز الذي توليه « اسرائيل » للقطاع الصناعي ، كذلك فان الاستهلاك السكاني للماء سيزداد بسرعة بسبب التوسع الافقي في عدد المستوطنات ، وبسبب مستوى المعيشة الآخذ في التحسن .

ومحصلة هذه التوقعات ، هي ان « اسرائيل » ستعاني عجزا كبيرا في كمية المياه التي تحتاجها . وقد قدرت شركة مكوروت هذا العجز بـ ٢٥٠ ـ ٣٥٠ مليون متر مكعب خلال النصف